

المشهد السياسي

حرب النفوذ تتمدّد:

جرمانوس يدّعي على عثمان

تزداد الحرب على النفوذ الأمني والقضائي بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر اتساعاً، عبر الصراع بين هفؤض الحكومة

لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس في مقابل قوّة الأمن الداخلي

فصل جديد من «حرب الوكالة»

التي يخوضها التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، بدأ خلال اليومين الماضيين، بعد ادعاء مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس على المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، بجرم مخالفة قرار قضائي، يتعلق بعدم استجابة عثمان لاستنابات القضائية المسؤول الأول عن هذه المخالفات. وكان سبق له «الأخبار» أن أشارت إلى هذه المخالفات في تحقيقات المخابرات من جهة، وجرمانوس من جهة ثانية، بّدعيان «المهنية» و«الحرب على الفساد»، إلا أن أحداً من السياسيين في البلاد، لا يصدّق بأن المعارك الأخيرة ليست جزءاً من الصراع على النفوذ الأمني والقضائي بين التيارين. وأن الحرب الحالية، هي جزء من رسم مشهد

جرمانوس رفض الخوض للتحقيق، امام التفيتش المحكمة العسكرية

التحولات في النظام السياسي، الذي بدأ بوصول العماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، وتآكل دور رئاسة الحكومة والحريرية السياسية شيئاً فشيئاً، وتالياً المؤسسات التي تعبّر عنها وعلى رأسها قوى الأمن الداخلي.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن جرمانوس ادعى على عثمان بجرم «مخالفة قرار قضائي» وهو عدم استجابة عثمان للاستنابات القضائية المتعلقة بمخالفات حفر الأبار الارتوازية والبناء من دون ترخيص. وأحال جرمانوس ادعاءه على

صلة للتيار بها. ولم يتّضح بعد موقف الرئيس سعد الحريري من قرار جرمانوس، إلا أن معينين توقعوا أن يتدخّل الحريري بدوره لحماية عثمان.

من جهة ثانية، استمرت الحكومة أمس في نقاش مواء مشروع الموازنة، ووصل النقاش أمس إلى المادة 25، وجرى نقاش عدّة نقاط



عثمان لم يستجيب للاستنابات القضائية لانه المسؤول الاول عن المخالفات (هيلم الموسوي)

مهمة أبرزها حول صندوق تعاضد القضاة وقوى الأمن الداخلي، وإقرار تنزيل الإعفاءات عن الغرامات من 85% إلى 80%. واعترض عدد من الوزراء أبرزهم التيار الوطني الحر على بند الإعفاءات، في مقابل دفاع وزراء تيار المستقبل بذريعة الأزمة المالية وضرورة مساعدة الشركات التي تتعثر بالغرامات.

وتحدثت المادة 15 في الموازنة، عن تعديل مواد في قانون السير الصادر العام 2012، والتي تعطي الحق لصندوق تعاضد قوى الأمن الداخلي وصيدوق تعاضد القضاة بتوزيع قيمة محاضر السير على الصندوقين. وكان وزير المال قد اقترح في مشروع الموازنة بأن يتم استيفاء الغرامات كاملة لصالح الخزينة العامة، إلا أن

وزير العدل الحالي البرت سرحان والسابق وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي، قادا جبهة المعارضين على هذا الاقتراح. بدوره سال الوزير جبران باسيل عن خطة الحكومة في حال اعترض القضاة وقاموا باضرابات، مشيراً إلى أن القضاة في المرة الماضية اعترضوا على القرارات الحكومية فاضطرت الحكومة إلى العودة عنها، وعمّا إذ كان سيحصل ذات الأمر هذه المرة. وبعد نقاش طويل، تم التوصل إلى طرح تنزيل 30 أو 35% من قيمة استفادة صندوقي التعاضد لصالح خزينة الدولة من محاضر السير، وتقرّر تأجيل البحث في هذه النقطة لحين إعداد نص جديد للاقتراح. وبحسب مصادر «الأخبار»، فإن أحد الوزراء توجه إلى زملائه بالحكومة سائلاً إياهم عمّا ستكون ردة فعل المساعدين القضائيين وعناصر الشرطة. وعمّا إذا كانت هذه الخطوة ستدفعهم إلى التوقف عن القيام بواجباتهم بالندفاع.

وحول قوانين البرامج، شرح وزير المال أن المبالغ التي وضعت في الموازنة «صفر» أمام بعض البرامج، مثل طريق القديسين، مرفأ جونيه، مرفأ عدلون، طريق كفرمان - مرجعيون، سببها أن أموال هذه المشاريع أقرت في العام 2018 ولم تستخدم وأنها ستصرف خلال العام الحالي، وتقرّر أيضاً تأجيل إقرار المادة حتى كتابة نص واضح. وأقرت المواد 16 و17 و18، بتعديل الرسوم التي تستوفيها المديرية العامة للأمن العام، مثل إجازات عرض العدايات وإجازات عمل الفنيّين وفرض غرامات جديدة على الشركات السياحية التي تتخلّف من وفود اجنبية في حال تخلّف من في عهدها عن المغادرة، واستحدثت رسوم تستوفيها المديرية العامة للأمن العام عن كل إعلان طرقي وعاملة نقل كفيّل للعمال الأجانب وحق منح تصريح سنوي لدخول البراء المرافئ البحرية لكل عميل جمركي.

(الأخبار)

التي تخضّ إلغاء الفوائد المترتبة للضمان عن ديون الدولة، وأن تدفع الدولة ديونها للضمان وفق آلية خاصة (يرجح أن يكون الأمر عبر سندات خزينة)، واتفقتا أيضاً على أن تسدّد الدولة حصّتها من الاشتراكات العائدة للضمان عن إيجارنها... وهناك إعادة نظر بكل المواد الأخرى». في الواقع، هناك أكثر من مشكلة في البنود المطروحة، منها ما له أثر سيئ، ومنها ما يحتاج إلى توضيح وتحديد الإليات، ومن أبرز البنود التي أشارت المخاوف على أوضاع الصندوق المالية، هي المادة 43 التي تعفي الدولة من سداد الفوائد على ديونها العائدة للصندوق والتي التزمت بتسقيطها بقوانين صدرت عن المجلس النيابي في عام 2006 وفي عام 2014، وفي موازنة 2017 حين جرت جدولة هذه الديون على عشرة أقساط سنوية. قانوناً، تصنّف ديون الضمان ممتازة، أي أن لها الأولوية المطلقة في حالات الإفلاس، لذا كيف يمكن الدولة أن تتهزّب منها؟ يقدر المدير العام للضمان محمد كركي قيمة هذه الديون وفوائدها بنحو 2800 مليار ليرة (هذا الرقم لا يشمل كل الديون، إذ هناك مصارن تشير إلى أن الديون وفوائدها تصل إلى 3200 مليار ليرة)، مشيراً إلى أن الدولة لم تسدّد أكثر من 70 مليار ليرة خلال

«الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في خطر»، هذه هي الخلاصة التي يدّعيها المدير العام للصندوق

محمد كركي تعليقا على البنود الواردة في مشروع موازنة 2019 عن الضمان.

يعتقد كركي أنّ هذه البنود تمسّن المفاهيم التي أنشئّت الصندوق عليها بهدف تحفيّف الأمن الاجتماعي، لذا «هت الضروري شطبها»

محمد وهبة

تضمن مشروع موازنة 2019 ستة بنود تطاول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بعضها يشطب أموالاً للضمان على الدولة، وبينها ما يكرّس موضوع الإعفاء من الغرامات وزيادةات التأخير وتساوي المتخلفين عن السداد بالمتخطّين فيه. كذلك هناك بنود تخلّق تعقيدات إدارية صعبة التحقيق، وتضرب رواتب مستخدمي الصندوق ولا سيما الفئات المغفوة منهم.

هذه ليست المرة الأولى التي يصاب فيها الضمان بنود مطروحة في مشروع الموازنة. إلا أن غالبية هذه البنود كانت تلغي بعد تحرّكات واحتجاجات، ما يثير التساؤل عن الهدف من الإصرار على «صابة» الضمان بمواد قانونية تفيد أصحاب العمل مثل وقف العمل بموجب براءة الذمة الذي كان مطروحاً في موازنة 2018، أو مثل تحفيّف المؤسسات على حساب الضمان من دون الية واضحة لتطبيقه، أو مثل الالتزام بتسديدي الشركات السياحية التي تتخلّف من وفود اجنبية في حال تخلّف من في عهدها عن المغادرة، واستحدثت رسوم تستوفيها المديرية العامة للأمن العام، مثل إجازات عرض العدايات وإجازات عمل الفنيّين وفرض غرامات جديدة على الشركات السياحية التي تتخلّف من وفود اجنبية في حال تخلّف من في عهدها عن المغادرة، واستحدثت رسوم تستوفيها المديرية العامة للأمن العام عن كل إعلان طرقي وعاملة نقل كفيّل للعمال الأجانب وحق منح تصريح سنوي لدخول البراء المرافئ البحرية لكل عميل جمركي.

الموازنة» واتفقتنا على شطب المادة

خمس سنوات لا عن مساهمتها بنسبة 25% من نفقات المرض والأضومة ولا عن ديونها الموجبة للضمان. ويقول إن «من غير المعقول أن يتكبّد الضمان فوائد لتسديد التقديّمات، فيما تتخضّل الدولة من المتوجّبات عليها. فقد بلغت قيمة الفوائد المترتبة على المسحوبات من فرع تعويض نهاية الخدمة لمصلحة مرضي المرض والأضومة ما قيمته 700 مليار ليرة».

ومن البنود التي يعترض عليها الصندوق، المادة 36 المتعلقة بالإعفاء من الغرامات وزيادةات التأخير. هذا النوع من الإعفاء تكرر كثيراً في السنوات الماضية «ما يكرّس التهرب من تسديد الاشتراكات ويساوي بين المتخلفين عن الدفع والمتخطّين فيه»،

الدولة أصلاً لم تدفع أكثر من 70 مليار ليرة خلال خمس سنوات

الموازنة، أنه جرى لحظ مساهمة للصندوق بقيمة 292,6 مليار ليرة، أي أقلّ مما لحظ في موازنة 2018 بقيمة 50 مليار ليرة، وقد جرت إضافة عبارة ملتصبة جداً هي: «دون الاشتراكات»، ما فسّره كركي بأنه تتخضّل من الدولة تجاهه تسديد الاشتراكات عن أجزائها وتتخلّص تجاه تسديد الـ 1% المتوجّبة على الدولة لتقويم فرع ضمان المتقاعدين. لذا، يشير كركي إلى أن الدولة تضرب الضمان الصحي للمتقاعدين، وتهزّب من تسديد مبلغ 109 مليارات ليرة عن اشتراكاتهم. يستفيد من هذا النظام حالياً أكثر من 8000 أسرة ويتوقع أن يرتفع العدد تدريجياً إلى 150 ألف أسرة... هذه المادة تطيح بالأمن الاجتماعي. باختصار يعتقد كركي أن المواد الواردة في الموازنة والتي تتعلق بالصندوق «تشكّل خطراً على استمرارية الضمان وتدفعاته المالية وعلى التقديّمات للمضموّين».

التعدي على رواتب المستخدمين

نصّت المادة 61 من قانون الموازنة على وقف العمل بتوزيع الأرباح والرواتب الإضافية. استهل وزير المال هذه المادة بعبارة «خلاًفاً لأي نصّ عام أو خاص»، وذكر في الأمثلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أنه من بين المؤسسات التي تخضع لنص هذه المادة «ما يعدّ تعدياً على رواتب مستخدمي الضمان» بحسب رئيس نقابة مستخدمي الضمان حسن حرماني. وخلافاً للدراسة التي أعدها المدير المالي في الضمان بالإتابة شوقي بونصيف عن الأثر السلبي لكل هذه البنود، والتي لا تتطرّق إلى مسألة الاقتطاع من رواتب المستخدمين. يركّز حرماني أن «موازنة الضمان مستغلّة عن الموازنة العامة. أي أن الخزينة لن تحصل على أي وفر من الاقتطاع من مستخدمي الضمان الذين لم يحصلوا على تعديل على سلاسل رواتبهم، وليس لديهم معاش تقاعدي. قد نسمع بأن قطعاً من رواتبنا ومستعدون للذهاب إلى إضراب مفتوح إذا لم يستجيبوا لمطالبنا والنظاير أمام القصر الحكومي». وبحسب المدير العام للضمان محمد كركي، فإنه في حال إلغاء الرواتب الإضافية «تصبح المعاشات متدنية، ويخسر المستخدمون ربع رواتبهم، فضلاً عن الفئ اللاحق برواتب الفئات العليا في الضمان (فئة ثالثة، فئة ثانية، فئة أولى)».

تقرير

مشروع الموازنة يهدّد الضمان

وفق كركي. وفي ظل وجود 2400 طلب تقسيط للمتأخرات لدى الصندوق وعدم إمكان معالجة أكثر من 600 طلب منها حتى الآن بعد مرور بضعة أشهر على بدء الإعفاء الأخير، فإنه يفترض بالدولة أن تعالج مشكلة الديون القديمة التي تعود إلى ما قبل عام 2000 وإعفاء المكلفين منها نهائياً حتى لا يبقى الضمان أسيراً لهذه الديون التي تكبّد الصندوق أكلافاً كبيرة رغم قيمها البسيطة، لا أن تسدّد من اتجاه تشجيع التهرب من التسديد وتكريس مبدأ الإعفاء.

أما بالنسبة إلى المادة 40 التي تعطي المؤسسات حوافز لاستخدام اجراء لبنائين تحتمل الدولة كلفة اشتراكاتهم، فإن هذه المادة أقرت في موازنة 2018 من دون أن تصدر مراسيم تطبيقية لها، أي أنها لم تطبق. برأي كركي، يتطلب تطبيق هذه المادة الية معقدة، فضلاً عن أنه لا ضمانات بأن تسدّد الدولة المتوجّبات عليها «وهي التي لم تسدّد أي متوجّبات للضمان منذ فترة طويلة. كان يجب أن يذكر في المادة المطروحة في موازنة 2019 شرط لتحصيل أموال الصندوق، أو أن تنص هذه المادة على وجوب تسديد رب العمل المتوجّبات عن الأجير وأن يستردّ هذه المبالغ من الدولة مثل ضريبة القيمة المضافة» يقول كركي.

وكان وزير المال قد ذكر في تقريره المرفوع إلى مجلس الوزراء عن الموازنة، أنه جرى لحظ مساهمة للصندوق بقيمة 292,6 مليار ليرة، أي أقلّ مما لحظ في موازنة 2018 بقيمة 50 مليار ليرة، وقد جرت إضافة عبارة ملتصبة جداً هي: «دون الاشتراكات»، ما فسّره كركي بأنه تتخضّل من الدولة تجاهه تسديد الاشتراكات عن أجزائها وتتخلّص تجاه تسديد الـ 1% المتوجّبة على الدولة لتقويم فرع ضمان المتقاعدين. لذا، يشير كركي إلى أن الدولة تضرب الضمان الصحي للمتقاعدين، وتهزّب من تسديد مبلغ 109 مليارات ليرة عن اشتراكاتهم. يستفيد من هذا النظام حالياً أكثر من 8000 أسرة ويتوقع أن يرتفع العدد تدريجياً إلى 150 ألف أسرة... هذه المادة تطيح بالأمن الاجتماعي. باختصار يعتقد كركي أن المواد الواردة في الموازنة والتي تتعلق بالصندوق «تشكّل خطراً على استمرارية الضمان وتدفعاته المالية وعلى التقديّمات للمضموّين».

الموازنة وفيها منّ بتقديّمات صندوق تعاضد أساتذة الجامعة ورواتبهم ونظامهم التقاعدي. «ولا سيما أنهم الفئة الوحيدة التي لم تشملها السلسلة الأخيرة ولا أي إضافات من درجات استثنائية أو غلاء معيشية». ودعت الهيئة أساتذة الجامعة إلى عقد اجتماع، عند الواحدة من بعد ظهر الاثنين، في مجمع الجامعة في الحدث، على أن تخوّف الدروس، الحادية عشرة والنصف، لتأكيد التضامن مع الجامعة والتداول في الأخطار التي تتهددها وتهتهد أهلها من أساتذة وموظّفين وطلاب. واستغربت الهيئة التنفيذية، في بيان أصدرته عقب اجتماعها الدوري، أساليب السلطة في معالجة الأزمة الاقتصادية، عبر الاقتطاع من الرواتب والتقديّمات المتضامنة في القانون لموظفي مصرف لبنان منذ تاسيسه.

(الأخبار)

الصراع السياسي القائم، وفي أكثر من ملف، ليست انتخابات مجلس إدارة الضمان سوى جزءٍ منها. أما بالنسبة إلى الأسمر، فالإضراب جزء من صرخة على وجه إجراءات تمسّ مكاسب أساسية تمّ جنبتها في القطاع العام عبر سنوات. وقال: «لسنا هواة قطع شوارع أو إضرابات فنحن من يتضرر من الإضرابات، عمالنا الذين يضررون من الإضرابات. لكن كما يُطلّب منا أن نساهم فليساهم غيرنا أيضاً». وإضافة إلى الاتحاد العمالي العام، أعلنت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرّعين في الجامعة اللبنانية الإضراب الشامل اليوم وغداً، دفاعاً عن الجامعة اللبنانية وأهلها. ورات الهيئة أن الإضراب المفتوح سيكون معلناً تلقائياً إذا ما صدرت

وبالتالي إحداث كارثة تطاول الموظفين والمتقاعدين وحقوقهم. وإذا كانت حالة الهلع ساهمت في ازدياد طلبات سحب التعويضات، فإن استمرار هذه الحالة يمكن أن يؤدي إلى إفلاس مؤسسات وإنهاك ميزانية الضمان. أعلنت الهيئة العمالية المستشفيات الحكومية (أعلنت الإضراب اليوم وغداً) والمقدرة بـ 400 مليار ليرة، وستتخاطف اللديات المقدرة بـ 700 مليار ليرة. كذلك تعهد خليل بإلغاء البند المتعلق بإعفاء الدولة من فوائد ديونها إلى الضمان.

وزير المال: البعض لا يزال يريد رفع TVA

بشارة الأسمر. يقول: «إذا سكتنا عنهم بالتواطؤ، وإذا اعترضنا نثار الشكوك حول تحركنا، فهل المطلوب ازدياد طلبات سحب التعويضات، فإن استمرار هذه الحالة يمكن أن يؤدي إلى إفلاس مؤسسات وإنهاك ميزانية الضمان. أعلنت الهيئة العمالية المستشفيات الحكومية (أعلنت الإضراب اليوم وغداً) والمقدرة بـ 400 مليار ليرة، وستتخاطف اللديات المقدرة بـ 700 مليار ليرة. كذلك تعهد خليل بإلغاء البند المتعلق بإعفاء الدولة من فوائد ديونها إلى الضمان.

انتقاد الاجتماع أمس، في اليوم الأول من الإضراب الذي دعا إليه الاتحاد العمالي لمدة ثلاثة أيام، شكّل خطوة أولى في مسار مواجهة الإجراءات التي تتضمّنها الموازنة وتطاول العمال وحقوقهم. وبالرغم من أن هذه المواجهة تقع في صلب وظيفة الاتحاد، إلا أن مصادر عمالية معارضة لقيادة الاتحاد لم تجد في التحرك سوى جزء من الصراع السياسي في البلد، انطلاقاً من مشهد هزلي عنوانه: الاتحاد العمالي الذي تسيطر عليه حركة أمل يتحدّى إضراباً ضدّ الإجراءات التي يقترحها وزير حركة أمل، والتي تطاول بشكل رئيسي الضمان الاجتماعي المسيطر عليه من قبل حركة أمل!

تلك معادلة لا تعجب رئيس الاتحاد

تقرير



فكرة بمليون جنيه